كلمة دولة قطر

يلقيها

السيد/ سلطان علي الكواري
نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أمام

الدورة التاسعة والأربعين للجنة السكان والتنمية

" الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"

١١-١٥ أبريل ٢٠١٦- نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيدة الرئيس،،،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشارِكة،،،

السيدات والسادة،،،

يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنة السكان والتنمية في دورتها التاسعة والأربعين، وأن أتوجه لكم ببالغ الشكر والتقدير على كافة الجهود المبذولة للتحضير لهذا الاجتماع، مؤكدين ثقتنا في أن تتكلَّل جهودكم بنتائج مثمرة وإيجابية. كما أودّ أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أُدليَ بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين [والمجموعة العربية].

وأغتنم هذه الفرصة لأنوّه بالدور الهام الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال السكان والتنمية، وننوّه كذلك بالتقارير المختلفة والشاملة التي استَعرَضَت مواضيع ومسائل هامة.

السيدة الرئيس،،،

يكتسي اجتماعنا اليوم أهمية خاصة نظراً لأنَّ هذه الدورة هي الأولى التي تنعقد بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن أهداف وغايات طموحة تنشد التطلُّع إلى ألَّا يتخلَّف أحد عن الركب، وتُشكِّلُ أساساً متيناً لتحقيق التنمية المستدامة خاصةً في ظلِّ التحديات الهائلة التي يواجهها عالمنا اليوم.

لقد تضمَّن تقرير الأمين العام بشأن تعزيز الأُسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية، العديد من التوصيات الهامة، ونثمِّن في هذا الصدد ما أشار إليه التقرير من ضرورة توافر بيانات ديمغرافية موثوقة من أجل تخطيط وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدُّم المُحرَز نحو تحقيقها.

إنَّ السكان هم غاية التنمية ووسيلتها في آنٍ واحدٍ وأحد عناصرها التمكينيَّة الأساسية. وفي خضمِّ الأزمات الإنسانية، والتشريد القسري للبشر، وحركات النزوح الكبرى وما يُشكِّلهُ ذلك من تقويضٍ للتقدم المُحرَز على صعيد التنمية، واختلال في التركيبات

السكانية، فإننا نعيد التأكيد على أهمية تطوير أدوات تتيح الاستفادة من البيانات الديمغرافية في معالجة الأوضاع والأزمات الإنسانية، والتصدي للتحدي المُتمثِّل في تحديد الأشخاص الأكثر احتياجاً للتدخلات الإنمائية نظراً لما يتعرضون له من إقصاء وتهميش وعدم مساواة.

السيدة الرئيس،،،

يسرني في هذا المحفل الهام، أن أشير إلى أن دولة قطر قد نفذت معظم التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠١٣، تحت شعار "***تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير***"، والذي شاركت اللجنة الدائمة للسكان في أعماله بفعالية تامة. ونود في هذا الصدد التنويه بالتحفظات على بعض التوصيات المذكورة التي أبدتها دولة قطر إما لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية، أو لمخالفتها مواد الدستور الدائم لدولة قطر، أو لقانون الأسرة القطري.

لقد أكدت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ أنَّ التنمية الشاملة هي الهدف الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين، وَوَضَعت التنمية البشرية الهادفة إلى تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمعٍ مزدهرٍ، في صُلبِ أولوياتها. ولقد اكتمل الاهتمام المؤسسي بالقضايا السكانية في استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١- ٢٠١٦، التي ركزت على العلاقة التفاعلية بين قضايا السكان والتنمية بمختلف المشاريع التي طرحتها.

ولقد كانت دولة قطر سبَّاقة في وضع أهداف تتعلق بالتنمية المستدامة ضمن الرؤية الوطنية. ويعود تحقيق الانجازات الخاصة بقضايا السكان والتنمية، من بين عوامل أخرى، إلى أن دولة قطر قد طورت نظماً إحصائية لتنفيذ رصد برنامج عمل كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. فقطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء يُعدّ وينشر عدداً كبيراً من النشرات الإحصائية الدورية. كما

تصدر الوزارة تقارير السنوية للتنمية البشرية في الدولة فضلاً عن تعدادات السكان والمساكن والمنشآت التي أجريت دورياً.

السيدة الرئيس،،،

تعنى اللجنة الدائمة للسكان، التي يرأسها سعادة وزير التخطيط التنموي والإحصاء وتضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات المعنية بقضايا السكان، بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. ويقوم المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإصدار تقرير سنوي عن حالة سكان قطر يتناول ما تم إنجازه من أهداف كل محور من محاور السياسة السكانية (السكان والقوى العاملة، التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، الصحة العامة والصحة الإنجابية، قضايا تمكين المرأة والطفولة والشباب والمسنين وذوي الإعاقة)، كما يتناول الصعوبات والتحديات التي ماتزال تعيق تحقيق تلك الأهداف خلال السنة المنصرمة، وأولويات العمل المعتمدة للسنة التالية. ويصدر المكتب دراسات مكتبية وميدانية حول مختلف القضايا السكانية (مثل المسائل المتعلقة بالنمو السكاني والتركيبة السكانية، والقوى العاملة وسوق العمل، وقضايا الأسرة والزواج والطلاق، وقضايا الصحة والتعليم، وتمكين المرأة ... وغيرها).

وقد استعرض وفدنا في الورقة التفصيلية إنجازات دولة قطر في بعض المسائل التي طرحها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "***البرامج والمستحدثات المبتكرة لتعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠***". وتحديداً فيما يتعلق بالفئات التي تحتاج إلى اهتمام خاص من السكان وحقوق الإنسان، وفي مجالات الصحة والصحة الإنجابية، والتعليم، والبيئة والتنمية المستدامة، وكذلك فيما يتعلق بالنمو السكاني وتحدياته.

السيدة الرئيس،،،

إنّنا نؤمن بأنَّ التنمية تستند إلى نهجٍ تشاركيّ وهي مسؤولية وجهدٍ مُشتركَ واجراءاتٍ متضافرةٍ على مستوى المجتمع بأكمله. ونؤكد بأنَّ دولة قطر لن تألو جهداً في مواصلة تعزيز

جميع المحاور المتعلقة بقضايا السكان والتنمية، ونتطلّع لأن تخرج مناقشات هذه الدورة بنتائج إيجابية. ونعيد التأكيد على إحدى أهم مبادئ برنامج عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ألا وهو حق الدول السيادي في تنفيذ البرامج الوطنية بما يتماشى والقوانين الوطنية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب.

وشكراً.